

إلى السيد وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي، الناطق

تحت إشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم
الرسمي باسم الحكومة

الموضوع: سؤال كتابي

الاستجابة لمطالب الأساتذة أطر الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وبعد،

لقد تابعنا، أسوة بعموم متبعي الشأن العام الوطني، الاحتجاجات المتتالية للسيدات والسادة أساتذة التعليم بالسلك الابتدائي والثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي، أطر الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، والذين يزيد عددهم عن 70 ألف أستاذة وأستاذ، موزعين على مختلف جهات المملكة.

إذ أتابع من موقعي كممثل للأمة تداعيات هذه الاحتجاجات على نفسية الأستاذ(ة)، الذي يعيش منذ التحاقه بالأكاديميات الجهوية وضعية اجتماعية واقتصادية وإدارية غير سوية، فإني أتوجه إليكم بهذه الدعوة الرسمية، بغرض فتح آفاق الحوار الجاد والمسؤول مع ممثلي التنسيق الوطنية للأساتذة المعنيين بملف التوظيف بالتعاقد مع الدولة.

السيد الوزير المحترم؛

تتلخص مطالب السيدات والسادة الأساتذة أطر الأكاديميات الجهوية فيما يلي:

- 1- إنهاء صيغة التعاقد مع الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين، والتي لا توضح الأنظمة الأساسية الخاصة بأطر الأكاديميات الجهوية المصادق عليها من قبل المجالس الإدارية لهذه الأكاديميات مارس 2019، أن الوزارة المعنية قد نسخت العقود موضوع الاحتجاج؛
- 2- إيجاد صيغة ملائمة لتمكين الأساتذة المعنيين من الحركة الوطنية للوزارة، بما لا يمس باستقرار المنظومة التي أرساها القانون الإطار رقم 51.12 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، كما حدد أهدافه المجلس الوزاري المنعقد برئاسة جلالة الملك حفظه الله كخيار وطني استراتيجي لإصلاح قطاع التعليم ببلادنا، وكما صادق عليه البرلمان بغرفتيه، بعد نقاش واسع ومشاورات جدية وعميقة؛
- 3- تمكين الأساتذة أطر الأكاديميات من التساوي مع نظرائهم في نظام التقاعد والمعاشات المعمول به، بما يرسى مبدأ المساواة على أرض الواقع، كما تم التنصيص عليه في الدستور، وبما لا يعاكس تصدير الوثيقة الدستورية التي تنص على حظر ومكافحة كل أشكال التمييز بسبب الانتماء الاجتماعي أو الجهوي.

وعليه، نسألكم عن الإجراءات المتخذة لتسوية هذا الملف؟

و تفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام.

إمضاء:

بن جلون محمد التويحي